مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد6،العدد1 – جوان 2019

OEB Univ. Publish. Co.

التوجه نحو الاقتصاد الأزرق... كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط

To move towards the blue economy…as a new path to sustainable development in Algeria across the Mediterranean

شامية بن عباس*، جامعة عباس لغرور خنشلة
chamiasiham@yahoo.fr
أكرم لعور، جامعة عباس لغرور خنشلة
akramlaoua@hotmail.com

تاريخ التسليم:(2019/04/17)، تاريخ المراجعة:(2019/05/01)،تاريخ القبول:(2019/05/10)

الملخص

تهدف المقالة إلي تسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد الأزرق، الذي يشمل المجموعة الكاملة لأشكال التنمية، التي يمكن للمحيطات والبحار أن تكون القوة المحركة لها، كما يمكن أن يسهم كمسار جديد وفعال في استخدام السياحة الساحلية والأنشطة البحرية في الاقتصاد الجزائري، وهذا نظرا لما تملكه من إمكانيات قد تمثل احد البدائل المطروحة للتنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة إلي انه من أجل دعم التحول إلى هذا النهج الجديد، يجب تسخير مزيد من إمكانات سواحل الجزائر، من خلال مختلف البرامج التنموية المعتمدة للنهوض بهذا القطاع وتحقيق استدامته.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأزرق، السياحة، الصيد البحري، التنمية المستدامة.

Abstract

This paper aims at highlighting the concept of blue economy, which includes the full set of forms the economic and social development of which the oceans and seas can be the driving force, it can also contribute as a new route to the use of coastal tourism and marine activities a significant and effective contribution to Algeria's economy, this is because of its potential and may be one of the alternatives to sustainable development.

The study found that in order to support the potential of the coast of Algeria must be harnessed, in order to eliminate harmful fishing practices and to stimulate approaches that promote growth and improve the conservation and building of sustainable fisheries ending illegal fishing, Algeria has tried through various approved development programs to promote and sustain the coastal tourism and fishing sector, but they keep little and do not reach the ambitions of the ruler.

Keywords : Blue Economy, Tourism, Fishing, sustainable development.

*المؤلف المراسل: شامية بن عباس، الإيميل: chamiasiham@yahoo.fr

1.مقدمة:

دفعت الأزمات العالمية الممتدة خلال العقود الماضية، إلى الاهتمام بتقديم تحليل معمق ومراجعة دقيقة للنماذج الاقتصادية الحالية، بهدف التماس مسارات للتنمية المستدامة للحد من الفقر وزيادة الرفاهية البشرية، كان من نتائج الاهتمام بالبحث عن تلك المسارات الجديدة، ظهور مفهوم الاقتصاد الأزرق، الذي يعتبر موضوعا أساسيا وفرصة أخرى متاحة لتحقيق الأمن الغذائي، التنمية المستدامة والحد من تداعيات تغير المناخ، وذلك عن طريق استغلال الموارد الطبيعية في المحيطات والبحار بكفاءة مع المحافظة على البيئة المحيطة بهم، بالإضافة إلى استغلال الثروة السمكية والبحرية والتعدين بما يحقق أفضل عائد ممكن من هذه الأنشطة الاقتصادية، خاصة وان البحار والمحيطات تغطي أكثر من ثلثي مساحة الكرة الأرضية، ومن الضروري حماية البيئات البحرية من أجل حماية الاقتصاديات العالمية المترابطة وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

كما تعتبر السياحة أحد أهم القطاعات التي تعول عليها الدول في تنمية اقتصادياتها وتنويعه، وفي هذا الصدد يمثل الصيد البحري والسياحة الساحلية احد أهم الفرص والبدائل المطروحة أمام الجزائر، وهذا نظرا لما تملكه من شريط ساحلي ومسطحات مائية كبيرة، إضافة إلي تنوع بيولوجي، حيث يعد مصدرا هاما للغذاء وتوفير اليد العاملة وتحقيق المنافع الاقتصادية للأفراد، إلا أن هذه المخزونات البحرية راكدة وبعيدة عن الطموحات المسطرة، مما يجب التفكير الجدي في إيجاد حلول وانتهاج إجراءات واستراتيجيات تضمن استدامتها واستغلالها بكفاءة.

- **طرح الإشكالية:** لقد برز في السنوات الأخيرة مفهوم الاقتصاد الأزرق من رحم الاقتصاد الأخضر، حيث كانت جماعات حماية البيئة، المجتمع المدني والمؤسسات الدولية تطالب بالاستغناء عن التنمية الاقتصادية التقليدية التي تعتمد على الوقود الأحفوري، بنموذج نمو أخضر أقل اعتمادا على الكربون، بعدها برز خيار ثالث أكثر تنافسية وهو الاقتصاد الأزرق، الذي يهتم باستدامة قطاع السياحة الساحلية والثروة المائية والسمكية التي تعد اليوم صناعة بحد ذاتها تقدر بمليارات الدولارات، كما تعتبر مصدر حيوي للغذاء والتغذية وفرص العمل والتجارة والرفاهية الاقتصادية والترويح عن النفس.

وحتى يتسنى للجزائر تفعيل قطاع السياحة الساحلية والصيد البحري مستقبلا، يجب تكوين نظرة مستقبلية هادفة تساعد على وضع إستراتيجيات ومسارات جديدة وفعالة، والتي قد تكون من ضمنها إستراتيجية الاقتصاد الأزرق، بناءا على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف تساهم إستراتيجية الاقتصاد الأزرق كمسار جديد في تحقيق التنمية المستدامة للأقاليم الساحلية الجزائرية؟

- **فرضية البحث:** بني هذا البحث على فرضية أساسية على الشكل التالي:

"**يعد الاقتصاد الأزرق كمسار حديث لتحقيق التنمية المستدامة للأقاليم الساحلية بالجزائرية، من خلال تنويع مصادر الدخل وإيجاد مصادر أكثر ديمومة تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني وتجعله مبنيا على قاعدة متنوعة من الموارد**".

- **أهمية البحث:** تكمن أهمية هذا البحث، في معرفة مدى نجاعة الاقتصاد الأزرق كإستراتيجية لاستدامة قطاع السياحة الساحلية والصيد البحري بالجزائر، من خلال تفعيل النشاط السياحي الساحلي والارتقاء به، مع تثمين الثروة البحرية التي تزخر بها الجزائر، بحيث يمكن أن يصبح بديلا اقتصاديا مهما من شأنه أن يساهم في نمو الدخل الوطني، بالإضافة إلى إيجابياته على المستوى البيئي، الاجتماعي والثقافي للمجتمع المحلي.
- **أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى ما يلي:
  - إلقاء الضوء علي الاقتصاد الأزرق وأهميته، ومعرفة ركائزه الأساسية لغرض رسم المسارات الجديدة لتحقيق التنمية عبر مياه المحيطات والبحار؛
  - التطرق لأهم المخططات، البرامج والتدابير لتنمية ودعم السياحة الساحلية والصيد البحري في الجزائر؛
  - معرفة مستقبل دول البحر المتوسط خاصة الجزائر في سياق الاقتصاد الأزرق، لتعزيز السياحة الساحلية والإدارة المستدامة في البحار والمحيطات، لتوليد الثروة السمكية والمائية دون استنزافها.
- **منهجية البحث:** للوصول إلى الأهداف المعلنة يعتمد البحث المنهج الافتراضي ألاستنتاجي، منطلقا من استقراء المعطيات الواقعية إلى الدراسات والأبحاث العالمية المتاحة.

2. الإطار ألمفاهيمي للاقتصاد الأزرق:

ترسخ مفهوم " **الاقتصاد الأزرق Blue economy**" يوما بعد يوم، وقد فرضته المتغيرات المتسارعة في مجالات الحياة العديدة، من الاقتصاد، التنمية، البيئة والاستدامة، لا سيما عقب مؤتمر "ريو +20 " في عام 2012، وهو يؤكد على حماية الإدارة المستدامة للموارد المائية والمحافظة على النظم الإيكولوجية السليمة، خصوصا في المحيطات والبحار، وضمن هذا التوجه

أطلقت "**منظمة الأغذية والزراعة**" التابعة للأمم المتحدة (**FAO**) ما بات يعرف بـ "**مبادرة النمو الأزرق blue growth initiative** "، وتسعى من أجل دعم التحول إلى هذا النهج الجديد، ومساعدة الدول في وضع وتنفيذ سياسات تعزز مفهوم الاقتصاد الأزرق(FAO, 2012) .

1.2.مفهوم الاقتصاد الأزرق Blue economy: لا يوجد حتى الآن تعريف مقبول عالميا للاقتصاد الأزرق، إلا أن كل المفاهيم تشير إلى الأنشطة الاقتصادية التي يضطلع بها على نحو مباشر أو غير مباشر في البحار، المحيطات والمناطق الساحلية، وتستخدم مخرجاتها، وتتيح السلع والخدمات لدعم أنشطتها، وإسهام تلك الأنشطة في النمو الاقتصادي، الرفاه الاجتماعي، الثقافي والبيئي. ابتكر مفهوم الاقتصاد الأزرق رجل الاقتصاد البلجيكي" **غانتر بولي Gunter Pauli**" ويعرفه: " بأنه الاقتصاد الذي يؤكد على صون الإدارة المستدامة للموارد المائية، من اجل استدامة الاقتصاديات القائمة عليها، استنادا إلى فرضية أن النظم الإيكولوجية السليمة للمحيطات، هي أكثر إنتاجية وهي واجبة من أجل استدامة الاقتصاديات القائمة على المحيطات" (الاقتصاد الأزرق يدعم المشروعات الصغيرة :http://www.al-madina.com/article/486778) .

كما يقوم على نموذج الأعمال المعتمد على الاستثمار، والذي يستخدم الموارد المحلية، حيث يركز هذا الاقتصاد على خلق فرص وظيفية، بناء رأس مال مجتمعي وتحقيق التدفقات النقدية والمعلوماتية المتعددة، من خلال تحفيز روح المبادرة وتطوير نماذج عمل جديدة وتبادل المعلومات ونشر المعرفة، حيث يتمحور الاقتصاد الأزرق حول فكرة مفادها: أن الشركات لا بد أن تستخدم كل الموارد المتاحة لها وأن تعمل على زيادة الكفاءة، من أجل إنشاء محفظة من المشاريع المترابطة التي تحقق الفائدة لها وللمجتمع. وقد دعا الباحث الاقتصادي"**بولي**" إلى وجوب تغيير نظرتنا إلي البحار والمحيطات، على أنها ليست فقط مجرد أماكن للترفيه، بل أنها: (The potenti l bleu economy، 2017)

- توفر حوالي 260 فرصة عمل من خلال مصايد الأسماك المستدامة؛
- تحتوي علي 80% من التنوع البيولوجي تبدأ من البلانكتون إلي الحوت الأبيض؛
- توفر حوالي نصف الأكسجين الموجود في الغلاف الجوي؛
- تمتص الكائنات الحية البحرية من أشجار المانجروف، الأعشاب البحرية، السبخات والشعاب المرجانية حوالي خمس أضعاف الكربون الذي تمتصه الغابات الاستوائية.

كما عرفت **منظمة الفاو** مبادرة النمو الأزرق أو الاقتصاد الأزرق بأنه: "الاقتصاد المرتكز على الأنشطة البحرية في المسطحات المائية من محيطات وبحار وبحيرات وخلجان، واستثمار مواردها بما يحقق أفضل عائد ممكن من هذه الأنشطة الاقتصادية، مثل صيد الأسماك والنقل البحري والخدمات اللوجستية والسياحية والتعدين" (The blue economy: Growth, opportunity and a sustainable ocean economy، Summit 2015).

وتتطلع منظمة الفاو من خلال مبادرة النمو الأزرق أو الاقتصاد الأزرق إلى الحفاظ على سلامة المحيطات والمسطحات المائية، من التهديدات المتنامية كالتلوث، الصيد الجائر، الصيد غير قانوني وارتفاع منسوب المياه الناتج من التغيرات المناخية، والالتزام بمنهج التنمية المستدامة والاستغلال الرشيد للموارد البحرية وتعظيم عوائدها من خلال تحفيز النهج التي من شأنها تعزيز النمو، وتحسين صون وبناء مصائد الأسماك المستدامة، وكذلك ضمان تدابير مصممة خصيصا من أجل تعزيز التعاون بين الدول في هذا المجال، فضلا عن تحفيز وتطوير السياسات والاستثمار والابتكار في دعم الأمن الغذائي والحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد المائية (الاقتصاد الأزرق: أحد ابتكارات نماذج الأعمال الصديقة للبيئة،) .

ويعرف الاقتصاد الأزرق أيضا بأنه عبارة عن" التنمية الاقتصادية البحرية التي تؤدي إلى تحسين حياة الناس من ناحية، وتساهم في الحفاظ على البيئة وتطويرها من ناحية أخرى". (https://www.kaust.edu.sa/ar/news/exploring-the-blue-economy).

ومما لاشك فيه أن حوالي 40% من سكان العالم يعيشون علي 100 كيلومتر من السواحل، و13 مدينة كبري من أصل 20 مدينة مقامة علي السواحل أيضا، لذا فإن الاستثمار المستدام في الاقتصاد الأزرق هو القوة الدافعة لتحقيق اقتصاد اخضر وتنمية مستدامة، لأنه يعد عامل جذب سياحي مهم حيث تساهم رياضة الغطس لمشاهدة الشعاب المرجانية تحقيق حوالي تريليون دولار، وهو بذلك يعتبر مصدر للتنمية الاقتصادية من خلال السياحة البيئة المستدامة للدول، كما يعد أيضا مصدر هام لتعظيم إجمالي الناتج المحلي والعالمي، إلا أن النشاط الإنساني غير المستدام أدي إلي إزالة غابات المنجروف بمعدل من ثلاث إلي خمس مرات اكبر من الغابات الاستوائية، مما أدى إلى انخفاض في التنوع الأحياء المائية بنسبة 39% بالمائة، كما تلاشت نصف الشعاب المرجانية، ثلث الأعشاب البحرية، 26% بالمائة من المخزون السمكي مهدد بالانقراض و61% بالمائة من

الأسماك انقرض (https://www.kaust.edu.sa/ar/news/exploring-the-blue-economy).

بناء على ما سبق، يجب الإشارة إلى الفرق بين الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الأخضر حتى لا يتم الخلط بين المفهومين، فالاقتصاد الأخضر هو خفض الكربون وكفاءة الموارد وكفاءة القوى العاملة مشتملا المجتمع، وهو يقوم باستثمارات مرتفعة لتنظيف البيئة، نسبة كربون منخفضة ونسبة نفايات منخفضة باستخدام قوى عاملة محدودة، بينما الاقتصاد الأزرق هو مبادئ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وبدعم من نظم الإنتاج الفعالة والنظيفة دون الإضرار بالبيئة، مع إعطاء ميزة للمؤسسات بالتزامن مع بيئة نظيفة والاستخدام الفعال للعمل، من خلال الاستغلال الأمثل للبحار والمحيطات لإيجاد حياة أفضل للمجتمعات في العالم تحديدا المقومات الرئيسية اللازمة لدفع عجلة التنمية المستدامة.

2.2.أهداف الاقتصاد الأزرق: يتطلع الاقتصاد الأزرق أو النمو الأزرق إلى مزيد من تسخير إمكانات المحيطات والبحار والسواحل من أجل: (UNCTAD، 2014) (http://www.al-watan.com/news-details/id/74134/d/20170501):

- ❖ إلغاء ممارسات الصيد الضارة ، وعوضا عن ذلك تحفيز النهج التي من شأنها تعزيز النمو مع يحد من ظاهرة تغيرات المناخ وتدهور البيئة البحرية؛
- ❖ يحقق الهدف الأول من الألفية الإنمائية لما بعد 2015 وهو الحد من الفقر والجوع، والهدف الخامس عشر الاستدامة في الحياة البحرية؛
- ❖ يوفر فرص عمل مما يرفع من مستوي المعيشة لأفراد المجتمع؛
- ❖ تحسين، صون وبناء مصائد الأسماك المستدامة، وإنهاء الصيد غير المشروع؛
- ❖ ضمان تدابير مصممة خصيصا من أجل تعزيز التعاون بين الدول في هذا المجال؛
- ❖ تحفيز وتطوير السياسات والاستثمار والابتكار في دعم الأمن الغذائي والحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد المائية؛
- ❖ الاهتمام بتربية الأحياء المائية من خلال تعزيز السياسات والممارسات الجيدة لاستزراع السمك والمحار والنباتات البحرية بصورة مسئولة ومستدامة، ومصائد الأسماك الطبيعية عبر دعم الصيد الرشيد واستعادة الأرصدة السمكية ومكافحة الصيد غير المشروع؛

- ❖ تعزيز الممارسات الجيدة للإنتاج والنمو السمكي بطريقة مستدامة، وأيضا الاهتمام بأنظمة المأكولات البحرية وتعزيز سلاسل القيمة الكفؤة للمأكولات البحرية وتحسين سبل المعيشة؛
- ❖ توفير خدمات النظام الإيكولوجي الذي يستهدف تعزيز النظم الرقابية، وآليات استعادة الموائل الحيوية الساحلية، التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي؛
- ❖ تحقيق نمو اقتصادي مع المحافظة على الموارد سواء سمكية أو طبيعية أو مائية.

كما حددت منظمة **(FAO)** من ضمن تبنيها للاقتصاد الأزرق أهدافا عدة، أبرزها اكتشاف وتقييم مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتاحة للنمو الأزرق لقطاع الثروة السمكية، لتحقيق التنمية السمكية المستدامة، تنمية المصائد السمكية، المحافظة على المخزون السمكي للجيل الحالي والأجيال القادمة، كذلك المحافظة على البيئة البحرية بتنوعها الحيوي وضمان استدامة المصادر البحرية، الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية البيئة البحرية، وذلك من خلال وضع السياسات والآليات المناسبة لتعظيم الاستفادة من الاقتصاد الأزرق المرتكز على الأنشطة البحرية، النقل البحري، الخدمات اللوجستية والثروة السمكية والتعدين، وهذا باستخدام وسائل وطرق صيد مناسبة وسن تشريعات وقوانين تضمن استدامة الموارد السمكية، والمحافظة على البيئة البحرية بما يحقق أفضل عائد ممكن من هذه الأنشطة، والتنويع الاقتصادي وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (Africa's Blue Economy: A policy handbook by the Economic ، 2016).

إذن فالاقتصاد الأزرق يعمل على مراعاة التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، لان البحار والمحيطات توفر نصف الأوكسجين لكوكب الأرض، تمتص 25% من انبعاث ثاني أوكسيد الكربون الناجمة عن أنشطة الإنسان وتنهض بدور أساسي في حل مشكلة الأمن الغذائي، حيث يعاني أكثر من مليار شخص في العالم من سوء التغذية، في حين يعتمد 15% من سكان العالم على صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، كما أن الاقتصاد الأزرق يساهم في الكثير من الأنشطة الاقتصادية بأكثر من 5 تريليون دولار خاصة في النقل، الشحن والتسهيلات للموانئ (OECD, the Ocean Economy in 2030 ، 2016).

3.2. أهمية الاقتصاد الأزرق: تبدو أهمية الاقتصاد الأزرق أكثر وضوحا في تحديد الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به، وما تساهم به من فرص للتنمية، حيث تتراوح قيمة النشاط الاقتصادي للمحيطات والبحار عالميا ما بين 3 إلي 5 تريليون دولار، وتتمثل هذه الأنشطة في الآتي: (

الاقتصاد الأزرق: المسارات الجديدة لتحقيق التنمية عبر مياه المحيطات).

1-الشحن وتسهيلات الموانئ: يمر نحو 80% من حجم التجارة العالمية، وبما يمثل 70% من قيمتها عبر البحار والموانئ العالمية؛

2-مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية: يعتمد ما بين 10 إلي 12% من سكان العالم على مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية للكسب، فهناك ما يقرب من 58.3 مليون شخص يعملون في المجالات الأولية المرتبطة بمصائد الأسماك والاستزراع المائي في مصائد الأسماك الصغرى، ويستطيع هذا النشاط توفير نحو 350 مليون فرصة عمل، بالإضافة إلى أن المكاسب الاقتصادية المحتملة من استعادة الأرصدة السمكية تقدر بنحو 50 مليار دولار سنويا؛

3-السياحة الشاطئية أو الساحلية: ترتبط غالبية أنشطة السياحة العالمية وتتركز في المناطق الساحلية، وشهدت أعداد السائحين الذين يستخدمون السفن واليخوت البحرية نموا ملحوظا ليسجل 16 مليون سائح في عام 2011؛

4-الطـاقة: يجري استخراج أكثر من 30% من النفط والغاز المنتج عالميا من البحر، كما أن المحيطات يمكن أن توفر مصدرا متجددا للطاقة، من خلال استخدام التكنولوجيات الحديثة لتوليد الطاقة من الرياح والأمواج، بما يساهم في توليد طاقة تقدر بـ 175 ميغا وات بحلول عام 2035 مقارنة بـ 6 ميغا وات في عام 2012؛

5-التكنولوجيا البيولوجية: تساهم منتجات التكنولوجيا البيولوجية البحرية في الأسواق العالمية بما يقدر بنحو 208 مليار دولار، وتم زيادتها بحلول عام 2017 لتصل إلى 4.6 مليار دولار؛

6-أنشطة التعدين البحرية: تتوفر في قاع المحيطات والبحار المعادن المهمة المستخدمة في صناعة تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

ومن ناحية أخرى، تتجلى أهمية الاقتصاد الأزرق لبعض الأقاليم الساحلية العالمية في الآتي:

- **أوروبا:** يمتلك الاقتصاد الأزرق القدرة على انتشال بلدانه من حالة الركود الاقتصادي، حيث تقدر قيمة إنتاج الاقتصاد البحري في أوروبا بحوالي 574 مليار دولار أمريكي، وربما أكثر، إذا تم استغلال الموارد البحرية بصورة مستدامة من خلال استثمارات خضراء صديقة للبيئة، كما أنها ستساهم في إيجاد فرص عمل مهمة وتساهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي؛

- **منطقة المثلث المرجاني بين إندونيسيا، ماليزيا، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، جزر سليمان وتيمور الشرقية:** يشتمل هذا المثلث على بعض أغنى مصادر التنوع البيولوجي على كوكب

الأرض، أو ما يعادل غابات الأمازون، ومن ذلك 76% من كل الأنواع المرجانية المعروفة وأكثر من 3000 من أنواع الأسماك، مع اعتماد 120 مليون شخص في المنطقة اعتمادا مباشرا على الموارد البحرية في الحصول على الدخل وكسب الرزق والغذاء، وتقدر قيمة المصايد المرتبطة بالشعب المرجانية في إندونيسيا والفلبين وحدهما بنحو 2.2 مليار دولار سنويا، وقيمة السياحة المرتبطة بالشعب المرجانية بنحو 258 مليون دولار سنويا؛

– **منطقة جزر المحيط الهادي:** تضم عددا من الدول الجزرية النامية الصغيرة، وتقدم ثلث إنتاج العالم من التونا أو ما تزيد قيمته عن 4 مليارات دولار؛

– **إقليم غرب أفريقيا من موريتانيا إلى غانا:** ينتج 1.6 مليون طن من الأسماك سنويا، ما يمثل أهم مورد للرزق لنحو 3.2 مليون شخص، وبما يشكل 10% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي في كل من غينيا وبيساو وسيراليون، كما توفر الأسماك ما يزيد عن 40% من البروتين الحيواني للسكان في جامبيا، غانا، غينيا، السنغال وسيراليون.

قامت بعض الدول العربية الساحلية بالتخطيط للتنمية الاقتصادية، آخذة في الاعتبار ضرورة استغلال موارد الاقتصاد الأزرق، نذكر منها:

– **المغرب:** اعتمدت المغرب مخططا لتنمية السياحة الساحلية بحلول عام 2020، ويهدف لمضاعفة عدد السياح ليبلغ 20 مليون سائح، فضلا عن مضاعفة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ثلاث مرات، وتحسين مرتبة المغرب ضمن الوجهات السياحية العالمية من المرتبة 27 حاليا إلى المرتبة 20 في سنة 2020، وتتكون الخطة الجديدة من عدة برامج كبرى، هي : **"برنامج المخطط الأزرق 2020"**، الذي يهدف إلى إنشاء ستة منتجعات سياحية شاطئية تعتمد النظم الحديثة، التي تدعم برنامج تطوير السياحة البيئية، كذلك برنامج تطوير سياحة الثقافة والتراث، برنامج تطوير سياحة الأعمال وبرنامج تطوير السياحة الداخلية، حيث تقدر الكلفة الاستثمارية للخطة الجديدة بنحو 150 مليار درهم (17.7 مليار دولار) بحلول 2020.

4.2.متطلبات الاقتصاد الأزرق: يتطلع الاقتصاد الأزرق إلى مزيد من تسخير إمكانات المحيطات والبحار والسواحل من أجل (العالي):

- ضمان تدابير مصممة خصيصا من أجل تعزيز التعاون بين الدول؛
- أن يعمل كمحفز لتطوير السياسات والاستثمار والابتكار في دعم الأمن الغذائي والحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد المائية.

ويتم تنفيذ ذلك، من خلال :

- **تربية الأحياء المائية:** تعزيز السياسات والممارسات الجيدة لاستزراع السمك والمحار والنباتات البحرية بصورة مسئولة ومستدامة؛
- **مصائد الأسماك الطبيعية:** دعم تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة، لاستعادة الأرصدة السمكية ومكافحة الصيد غير المشروع وتعزيز الممارسات الجيدة للإنتاج والنمو السمكي بطريقة مستدامة؛
- **أنظمة المأكولات البحرية:** تعزيز سلاسل القيمة الكفؤة للمأكولات البحرية وتحسين سبل المعيشة؛
- **خدمات النظام الايكولوجي:** تعزيز النظم الرقابية ونهج استعادة الموائل الحيوية الساحلية، التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

ويتفق الخبراء أن الانتقال للاقتصاد الأزرق ينطوي التركيز أيضا على عدة ركائز أساسية من بينها: الابتكار، الإبداع، البحث العلمي والتطوير ووجود نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية والجامعات، والمراكز العلمية والبحثية التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة العلمية والتقنية، واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية للتنمية الاقتصادية الوطنية المستدامة (حكيمة، الجزائر 2016).

3.الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لقطاع السياحة الساحلية والصيد البحري

في ظل اعتماد الجزائر على القطاع المحروقات، والذي يعتبر مورد غير متجدد، أصبح من الضروري البحث عن سبل أخرى لتحقيق التنمية المستدامة، من أهمها التوجه نحو الاقتصاد الأزرق وذلك بتسخير مجموعة من البرامج والتدابير والقوانين لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى الاهتمام بمؤشرات الاقتصاد الأزرق من سياحة ساحلية إلى المحافظة على الموارد البحرية ...الخ.

وتعد الأقاليم الساحلية الجزائرية احد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية المحلية، من سياحة شاطئية إلي صيد بحري وثروة سمكية، وهذا كله بفضل الإمكانيات التي تتوفر لدى بلدنا، حيث يمتد الساحل الجزائري على طول متعرج يقارب 1280كلم، برصيف قاري متوسط عرضه يقدر ب 24 كلم واكبر اتساع له يبلغ 90 كلم، وبمساحة بحرية تقدر ب 9.5 مليون هكتار، في حين تقدر الثروة السمكية ب 580000 طن، وهي من اعلي المردودات علي مستوي البحر المتوسط، في حين تتوفر ولايات غرب البلاد علي اكبر احتياطي سمكي (قدري، 2016).

كما أن الساحل الجزائري يحتوي على احتياطي كبير من المرجان الأحمر والإسفنج، وأكثر من 600نوع من الطحالب التي يمكن استخدامها في مجالات عديدة كالزراعة والصناعة والأدوية، إضافة إلى المخزون الهائل من الثروة السمكية والمقدر بأكثر من 194 نوع، ويعتبر القطاع السمكي من القطاعات الهامة والحيوية للاقتصاد الوطني من حيث القدرة على المساهمة في توفير الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الموارد البحرية، تحتوي الجزائر أيضا على حوالي 100000هكتار من مسطحات المياه الطبيعية والاصطناعية الصالحة لتطوير أنشطة تربية الأحياء المائية والمصايد الداخلية، ومع ذلك فإن تثمين كل هذه الموارد تعتمد على وسائل الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج، وعلى الإطار التشريعي والمؤسسي لاستغلالها بطريقة مستدامة، وسعيا منها لبناء اقتصاد متنوع وقوي، سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى استغلال البحر وموارده لتحقيق هذا المبتغى في الأقاليم الساحلية وفي الجزائر ككل، من خلال مجموعة من الإجراءات القانونية، المخططات والتدابير اللازمة لذلك.

1.3. الإجراءات القانونية: ومن أهمها نذكر:

1- **قانون الصيد البحري وتربية المائيات:** جاء مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 01-11 المؤرخ في 3 يوليو 2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، ليحدد ركائز استغلال الموارد الصيدية، ويعطي جملة من التعديلات تتعلق بالعقوبات والتعاريف الجديدة المرتبطة بالصيد البحري المسئول وشواطئ الرسو والمرجان المصنع، وتحدد التعديلات المدرجة في إطار مشروع القانون الخاص بممارسات الصيد غير القانونية، والعقوبات بصفة أكثر دقة وصرامة لتعزيز طرق ووسائل المكافحة ورصد المخالفات، من خلال الرفع من قيمة الغرامات المالية ضد المخالفين، وتعزيز الوسائل التشريعية التي تسمح بمصادرة السفن وآلات الصيد المستعملة وسحب دفتر الملاحة البحرية والشطب من سجل رجال البحر، ويرتكز استغلال الموارد الصيدية حسب مشروع القانون (01-11، الجريدة الرسمية، لعدد 36، 2001).

2- **قانون التنمية المستدامة للسياحة:** صدر القانون رقم 03-01 في 17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، وهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل:

- ✓ ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة، وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال وتثمين التراث السياحي الوطني؛
- ✓ إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة، من خلال ترقية الصورة السياحية وتنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية؛
- ✓ تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية وتحسين نوعية الخدمات السياحية؛
- ✓ المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.

3- **قانون متعلق باستغلال الشواطئ:** صدر القانون رقم 03-02 في 17 فيفري 2003، والذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ، كما يهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

4- **قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:** صدر القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003، ويهدف إلى (بورحلي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد (04)، 2016):

- ✓ الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة؛
- ✓ إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية، وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛
- ✓ إنشاء عمران مهيأ ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية، والحفاظ على طابعه المتميز وكذا حماية المقومات الطبيعية للسياحة؛
- ✓ المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية، من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.

2.3.التدابير والمخططات: وتتمثل في:

1- **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025):** يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات والمناطق عن مشروعها السياحي لأفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية، ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها تعد خيارا بديلا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات، حيث يرتكز المخطط على خمس ديناميكيات، وهي (نسيبة، 2014/2013):

– مخطط الجزائر كوجهة سياحية،– الأقطاب السياحية ذات الامتياز،

– مخطط الجودة السياحية،–مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص،–مخطط تمويل السياحة.

2- إدارة المناطق الساحلية: أطلقت وزارة التخطيط العمراني والبيئة مشاريع للمناقصة ضمن برنامج الإدارة الساحلية ثلاثة من وهران، العاصمة وعنابة، وتشمل (السياحية):

– دراسة حماية وإدارة المناطق الطبيعية،–دراسة حماية وتعزيز المدن الساحلية،–دراسة حماية وترميم وترتيب الحدود مع الكثبان الرملية والحانات،–دراسة تنمية حدائق الساحلية،–دراسة التلوث الساحلي ببوسماعيل ولاية تيبازة.

3.3. بعض مؤشرات نتائج تنمية قطاع السياحة الساحلية والصيد البحري في الجزائر: حاولت الجزائر بمختلف الإجراءات والبرامج التنموية والتدعيمية المعتمدة النهوض بالسياحة الساحلية والصيد البحري وتحقيق استدامتهما، حيث سنحاول تقديم بعض المؤشرات الخاصة بتحقيقهما.

1– السياحة الساحلية: لقد تزايد في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000–2013)، حيث تضاعف عدد السياح بنحو 3 مرات من 86600 سائح سنة 2000 إلى 2733000 سائح سنة 2013 (عوينات، يومي 12/11 ماي 2010) (http://www.mree.gov.dz/environnement/littoral/?lang=ar).

كما عرف عدد العاملين في القطاع السياحي نمو ملحوظا خلال الفترة(2000–2015)، حيث تضاعف بـ 1,6 مرة من سنة 2000 أين بلغ 3924 ألف موظف ليصل إلى 6283 ألف موظف سنة 2015، إلا أن الرقم المسجل يبق بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر، بسبب مراكز الإيواء غير المصنفة والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء في الجزائر، حيث أن مناصب

التوظيف فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و4 نجوم التي تمتاز بقابلية توظيف أكبر، وقد سجلت 6283 ألف عامل مباشر وغير مباشر في القطاع السياحي سنة 2015، أي بزيادة قدرها 3.9 % عن سنة 2014 التي سجلت نحو 604.4 ألف عامل مباشر وغير مباشر (بورحلي، العدد(04)، 2016).

2- النقل البحري: أما بالنسبة إلى النقل، فقد توصلت الدراسات التقنية لتحديد موقع إنجاز ميناء جديد في المياه العميقة، وهو موقع الحمدانية شرقي مدينة شرشال الذي سيسمح بإنشاء ميناء بعمق 20 مترا والحماية الطبيعية لخليج واسع، وسيوجه الميناء المستقبلي إلى التجارة الوطنية عن طريق البحر، كما سيكون محورا للمبادلات على المستوى الإقليمي بعمق 20 مترا، وسيحوي الميناء على 23 رصيفا و25.7 مليون طن من البضائع سنويا. وبذلك سيكون ميناء الحمدانية قطبا للتنمية الصناعية، حيث سيربط بشبكات السكة الحديدية والطرق السيارة، وسيستفيد في جواره المباشر من موقعين بمساحة ألفين هكتار لاستقبال مشاريع صناعية.

وحسب توقعات قطاع النقل في آفاق 2050، سيبلغ حجم حركته في منطقة وسط البلاد 35 م.طن من البضائع سنويا ومليوني حاوية ذات 20 قدما سنويا، مقابل 30 % من هذا الحجم فقط تتم معالجته حاليا عبر كل من ميناء الجزائر والتنس (10.5 مليون طن حاليا)، وسيمكن الميناء الجديد من رفع الطاقة الاستيعابية المينائية الحالية لمنطقة وسط البلاد، والتي تلبي حاجيات تطور ونمو حركة التجارة في أفاق 2050 (https://www.djazairess.com/alfadjr/324805).

3- الصيد البحري وتربية المائيات: لدى الجزائر إمكانيات هائلة في تربية المائيات، حيث تبلغ طاقتها الإجمالية من الثروة السمكية حدود 6 ملايين طن من الأسماك على طول الشريط الساحلي، يمكنها من تثمين المنتجات الصيدية البحرية التي تتراجع من سنة إلى أخرى بيد أنها لا تقوى على اصطياد سوى 187 ألف طن كل عام، فضلا على أنها تستطيع خلق حوالي 36 ألف منصب شغل في القطاع وتحسين مردودية أسطول الصيد عبر 99 عملية جديدة (تربية المائيات).

وقد بدأت الجزائر خطة لتفقيس بيض السمك سنة 2008، خلال تجربتين نموذجيتين لإنتاج فراخ السمك بولايتي سطيف وسيدي بلعباس، مما عزز أكثر توجه البلاد في مجال تربية المائيات وتطوير عدة أصناف من أسماك المياه العذبة، ضمن إستراتيجية لدفع قطاع الصيد البحري.

كما أسهم نجاح تجربة أولى تم خلالها استزراع 6800 من بيض أسماك الشبوط والبلطي عبر 13 حوضا في محيط الجزائر العاصمة وضواحيها، في إغراء مستثمرين خواص بجدوى تعميم التجربة وممارستها بكثافة، بالإضافة إلى نشرها على امتداد سائر الولايات الساحلية.

كما تراهن الجزائر على رفع إنتاجها من المواد الصيدية إلى حدود 274 ألف طن سنة 2025، بينها 221 ألف طن من الأسماك و53 ألف طن من منتجات تربية المائيات، فضلا عن استحداث مائة ألف منصب شغل جديد (https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/13433).

4-المحافظة على الموارد البحرية: قدمت الجزائر مجموعة من الالتزامات الطوعية لتسيير الموارد المائية والمحافظة عليها، مع اتخاذ إجراءات سريعة من أجل وضع حد للاستغلال غير القانوني للموارد البحرية للشعوب الواقعة في الساحل الجزائري، بالإضافة إلى التزامات أخرى، نذكر منها (https://www.el-massa.com/dz):

- تسعي الجزائر القيام بدراسة بغية بناء فضاء بحري محمي ومكافحة التلوث البحري، فضلا عن التشديد على ضرورة تحسيس المتمدرسين مبادئ المحافظة على المحيط البحري وتثمين؛
- تحديد أهم الإنجازات والأولويات الوطنية المتعلقة بالمحافظة على البحر المتوسط والاستغلال المستدام له، من خلال برامج التنمية الإستراتيجية للبيئة في افاق 2035 المتضمنة مبادئ النمو الأزرق؛
- زيادة طاقة محطات التصفية المتوفرة اليوم، التي تعادل 6 مرات ما كان متوفرا في سنة 2005؛
- تتعهد الجزائر بتنفيذ اتفاقية برشلونة لحماية المتوسط من التلوث بالتعاون الوثيق مع اللجنة العامة للصيد بالحوض المتوسط، بالإضافة إلى الأهداف بالنسبة للمتوسط في مجال ترقية الصيد البحري البسيط المستدام، ودور الصيادين الصغار في جمع المعطيات الضرورية بغرض تعميق المعارف العلمية؛
- التزام الجزائر بصفتها دولة عضو في الاتحاد الأوروبي في تنفيذ الإستراتيجية البحرية الإفريقية مع أفاق 2050، الرامية إلى حماية واستغلال بصفة مستديمة الفضاء البحري الإفريقي من أجل خلق الثروة.

4. مستقبل دول البحر المتوسط في سياق الاقتصاد الأزرق

إن قطاع الثروة السمكية يعتبر من أهم الموارد الطبيعية المتجددة، ويأتي في المرتبة الثانية من الأهمية كمورد طبيعي بعد البترول في بلدان سواحل البحر المتوسط، ونظرا لأهمية القطاع يجب على هذه الدول أن تقوم بحماية وتنظيم الكائنات البحرية، من خلال وضع إستراتيجية خاصة بالقطاع تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد السمكية، تأمين مصادر الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي للمواطن والمقيم، إضافة إلى تنظيم سياحة ساحلية التي أضحت صناعة متكاملة ومتفاعلة مع قطاعات الاقتصاد الأخرى، وبالتالي تعتبر عاملا مساعدا لعملية التنمية الاقتصادية خصوصا في مجال البنية التحتية للاقتصاد.

بالرغم من الاقتصاد الحيوي الأزرق من المفاهيم الجديدة نسبيا، إلا أنه يلقى الكثير من الاهتمام حول العالم نظرا للمزايا التي يتمتع بها من استخدام مصادر طبيعية قليلة الاستخدام ومتجددة ومتوفرة بكثرة، ويمزج هذا المفهوم بين صناعة الصيد التقليدية لكن مع ضم جوانب تطويرية جديدة مثل الزراعة المائية، والطحالب والمنتجات البحرية الحيوية (http://24.ae/article.aspx? Article Id=333013).

1.4. الاقتصاد الأزرق محرك جديدة لخلق الثروة والتنمية المستدامة في دول البحر المتوسط:

إن الاقتصاد الأزرق في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكن أن يكون مصدرا رئيسيا لفرص عمل جديدة ونمو مستدام، وهذا لا يمكن أن يتحقق في المقام الأول إلا عن طريق التنمية المستدامة للقطاعات البحرية الرئيسة، مثل النقل البحري للركاب والشحن وتربية الأحياء المائية والتخطيط البحري المكاني، إضافة للنشاطات الأخرى التي تدعم هذا المفهوم كالشحن، بناء وإصلاح السفن، صيد الأسماك والنقل البحري، السياحة الساحلية والموانئ ، طاقة الرياح، البحث والابتكار، التكنولوجيا الحيوية البحرية، الرصد البحري والمراقبة، إضافة لدور الاقتصاد الأزرق المتمثل في الأنشطة البشرية التي تعتمد في الأساس على البحر وترتكز على التفاعل بين البر والبحر في سياق التنمية المستدامة بشكل خاص، لأن تحقيق الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة والمعني بالحفاظ على الحياة تحت الماء وحماية الموارد البحرية، والذي له صلة بتحقيق هدفين آخرين من أهداف التنمية المستدامة وهما، القضاء على الفقر ومكافحة الجوع، كما انه من بين 54 دولة أفريقية، هناك 38 دولة ساحلية وأن أكثر من 90٪ من الصادرات والواردات الأفريقية تمر عبر البحر، وبذلك فان قطاع مصايد الأسماك وحده يوظف ما يقرب من 12.3 مليون أفريقي، مع وجود

آفاق تقدر بمليارات اليورو لصيد الأسماك المحلية (http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=28206#.WluhuDQiGpY).

ومن أجل دعم تحول دول البحر المتوسط إلى هذا النهج الجديد، يجب (نحو خارطة طريق للاستثمار الأزرق والوظائف الزرقاء في منطقة البحرالمتوسط):

1- **وضع شراكات من أجل البحوث البحرية والابتكار في منطقة البحر المتوسط:** وذلك لتحديد كيفية تعزيز النمو الأخضر وفرص العمل في منطقة البحر المتوسط، بتعزيز دمج المعرفة والترويج للأعمال المشتركة للبحوث والابتكار، بما في ذلك تنسيق وتخطيط وبرمجة سياسات وأدوات البحث والابتكار ذات الصلة ؛

2- **فرص الأعمال الناشئة القائمة على المعرفة:** غيرت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المبتكرة (تحليل البيانات، البيانات الكبيرة، الحوسبة السحابية، تكنولوجيات الجوال) والبيانات المفتوحة مشهد تكنولوجيا المعلومات، مع خلق الكثير من الفرص، وهي بذلك تسهل على مجتمع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الاستفادة من مصادر المعلومات المختلفة لتوفير حلول مصممة خصيصا، وتساعد هذه التكنولوجيات المبتكرة أيضا واضعي السياسات ومسئولي الإدارة في اتخاذهم القرارات، مع قدرتها في الوقت نفسه على تحفيز الاستثمار والنمو من أجل الشركات والحد من الضبابية وتحسين إمكانية التنبؤ ؛

3- النفايات البحرية: النفايات البحرية تهديد متزايد يواجه البيئة الساحلية والبحرية، حيث تشكل مخاطر كبيرة على الحياة البرية، الأنظمة الإيكولوجية البحرية، السلامة البشرية وسبل كسب العيش، وتأتي غالبية النفايات البحرية من أنشطة تمارَس على اليابسة، مثل التخلص من النفايات المنزلية بطريقة غير سليمة والأنشطة السياحية والترويحية وغيرها، لكنها تأتي أيضا وبشكل متزايد من الأنشطة المتعلقة بمصائد الأسماك، وقد وضعت الخطة الإقليمية لإدارة النفايات البحرية بموجب اتفاقية برشلونة، والتي توفر إطار السياسات ذا العلاقة، مع تبادل المعلومات مقرونا بالأعمال المنسقة ومتعددة القطاعات لمعالجة القمامة البحرية ؛

4- **أدوات الإدارة البحرية:** يمكن أن تكون الأدوات القائمة، كاستراتيجيات أحواض البحار والتخطيط المكاني البحري، أدوات فعالة لتحقيق التعايش المستدام للأنشطة في البحر، بمعنى السياحة وتربية الأحياء المائية والمحميات البحرية، وبناء على التجربة الراهنة،

كإستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحرين الأدرياتي والأيوني ومشروع التخطيط المكاني البحري للبلدين ؛

5- **تكنولوجيات ومهارات جديدة للنقل البحري والطاقة البحرية والرياح البحرية:** تبشر التكنولوجيات الخضراء بإمكانيات عظيمة لبناء السفن (تقليل انبعاثات أكاسيد النتروجين، أكاسيد الكبريت وثاني أكسيد الكربون ومعالجة مياه الصرف)، ولقيام موانئ ذكية ونظيفة ولتحقيق كفاءة الطاقة للسفن (إدارة الوقود والطاقة بوجه عام)، بما في ذلك سفن الصيد ولتوليد الطاقة البحرية، ويمكن أن تقترن هذه بتنمية المهارات الجديدة المطلوبة في القطاع البحري (الوظائف البحرية المستقبلية) ؛

6- **مفاهيم سياحية جديدة من أجل بحر متوسط مستدام:** يتيح تبادل أفضل الممارسات وتنمية أوجه التآزر في المنتجات السياحية الجديدة، بما في ذلك التراث الثقافي وطرق السياحة البحرية الجديدة، الفرصة للتصدي للتحديات الكبرى التي تواجه الاستدامة ولتعزيز فرص التعاون في السياحة الساحلية.

وعليه، لتحقق الاقتصاد الأزرق في حوض البحر المتوسط على وجه الخصوص، لا بد من التدبير والحكامة الجيدة لجميع الأنشطة المزاولة في هذه المنطقة ذات الحساسية العالية، وكذا إتقان التطور وتشجيع الاستثمار في مجالات البحث والتكنولوجيا، الابتكار، المعرفة والمهارات، وذلك لضمان سلامة وأمن النقل والتجارة البحرية، فضلا عن مكافحة مختلف أشكال التلوث في إطار التنسيق بين السياسات العمومية للتعاون والتبادل شمال جنوب وجنوب جنوب، مع إتباع نهج متكامل وشمولي (http://www.equipement.gov.ma/ar/Actualites/Pages/Actualites.aspx?Id).

2.4. الاقتصاد الأزرق كسياسة لتنويع الدخل والحفاظ علي الثروة السمكية والمائية في الجزائر:

بات موضوع الاقتصاد الأزرق حيويا ومستقبليا من حيث الاستثمار فيه، فقد اتجهت العديد من الدول والمنظمات إلى بناء خطط واستراتيجيات مستقبلية في هذا الإطار وتفعيل الدور الحيوي له، من حيث دراسة الفرص الممكنة وكيفية بناء أفكار جديدة ومنتجات حيوية، وبما أن الجزائر بحاجة إلى تنويع مصادر الدخل بعيدا عن النفط، وإيجاد مصادر أكثر ديمومة للاقتصاد الوطني حتى تجعله مبنيا على قاعدة متنوعة من الموارد، وعلى هذا الأساس، فقد أصبح من الضروري على

الدولة الاستفادة إلى أقصى حد من إمكانيات إقليمها البحري، وذلك بتطبيق مفهوم الاقتصاد الأزرق كأساس للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام وحماية البيئة.

ولان الجزائر مؤهلة لتطوير مجالات وأنشطة "**الاقتصاد الأزرق**" بكفاءة واستغلالها الاستغلال الأمثل، لكونها تطل على البحر المتوسط وسواحلها تمتد لمسافة ليست بالقليلة، فضلا عن موقعها الاستراتيجي على طرق الملاحة البحرية الذي يطل على المسالك الدولية للسفن العابرة إلى أوروبا، كما يمكنها استهداف وتطوير الثروة السمكية من خلال تنفيذ العديد من المشاريع التنموية في هذا المجال، كالموانئ والأسواق ومخازن التبريد وتطوير أسطول الصيد، وكذلك الاستزراع السمكي وتنشيط الصادرات ما سيضع الدولة من بين الدول المهمة في الإنتاج السمكي، وبذلك تستطيع تحقيق نمو اقتصادي مع المحافظة على الموارد سواء سمكية أو طبيعية أو مائية مع توفير فرص عمل للمواطنين (http://www.alkhaleej.ae/economics/page/bf2aa2e0-44b9-4a04-8cff-7c492bcc3121#sthash.W0vtbfiq.dpuf).

كما أن الاقتصاد الأزرق يتميز بعدة ايجابيات لخدمة الاقتصاد الوطني على رأسها : خلق فرص بيئية للجيل الحالي، خدمة مفهوم التنمية المستدامة بكافة أوجهها ودعم المشروعات الصغيرة لتوفير موارد جديدة، بالإضافة إلى توفير فرص وظيفية عبر تحفيز ريادة الأعمال وخلق برامج عملية مبتكرة، من خلال إستراتيجية التنمية البحرية وتطوير موارد الطاقة بالبحار مع التطور التكنولوجي، وهذا في ظل توجه الدولة نحو تنويع مصادر الدخل برؤية مستقبلية، خاصة وان 90٪ من التجارة العالمية تتم عبر البحر، فيما تلعب البحار والمحيطات دورا رئيسيا في ربط الدول يبعضها البعض، فضلا إلى استغلال الثروة السمكية والتعدين.

أما السياحة فهي تعد واحدة من أكبر الصناعات في العالم، إذ تسهم بتريليونات الدولارات في الاقتصاد العالمي وتدعم موارد الرزق لشخص واحد تقريبا من بين كل عشرة أشخاص في جميع أنحاء العالم، وفي العديد من البلدان النامية منها والمتقدمة على السواء، كما تعتبر محركا للنمو الاقتصادي ومسارا لتحسين ثروات الأفراد والمجتمعات المحلية التي قد تسعى جاهدة من دونها لتحقيق النمو والرخاء.

كما أن قدر كبير من هذه السياحة يعتمد على العالم الطبيعي، وخاصة على المناظر الطبيعية الجميلة البرية منها والبحرية، والتي يتدفق الزوار عليها سعيا للهروب من الحياة العصرية المعقدة، واستعادة النشاط والطاقة والاتصال المباشر بالطبيعة نفسها، وعليه تمثل السياحة الساحلية والبحرية

نسبة كبيرة من هذا القطاع، وهي عنصر هام في الاقتصاد الأزرق المتنامي والمستدام، حيث تدعم أكثر من 6.5 مليون وظيفة، كما تأتي في المرتبة الثانية بعد الصيد الصناعي، ويتوقع أن يتجاوز معدل النمو العالمي 3.5٪، ومن المحتمل أن تشكل السياحة الساحلية والبحرية أكبر شريحة للقيمة المضافة في اقتصاد المحيطات بحلول عام 2030 وذلك بنسبة 26%، فصناعة السفر والسياحة على بيئة سليمة هو أمر أكثر عمقا من ذلك، لان المشاهد البحرية الخلابة كالشواطئ والشعاب المرجانية لا توفر فحسب قيمة الترفيه للزوار على شاطئ البحر، بل يمكن أن تمنع الموج من التسبب في تآكل خط الساحل وتحد من خطر العواصف التي يمكن أن تضر هذه الصناعة، علاوة على ذلك، فإن العلم يخبرنا بأن أشجار المنجروف ومروج الأعشاب البحرية ممتازة في امتصاص الكربون وتخزينه، مما يحد من الانبعاثات الضارة التي تسبب تغير المناخ، والعمل بمثابة دور الحضانة للحياة البحرية (السياحة المستدامة يمكن أن تعزز الاقتصاد الأزرق : الاستثمار في صحة المحيطات مرادف لتوليد ثروة المحيطات).

ومن اجل الاستفادة واستكشاف مزيد من الفرص في مجال الاستثمار والسياحة والسلامة البيئية والملاحية في البحر المتوسط، وأيضا نظرا لأهمية الموارد البحرية في تنمية الاقتصاد الوطني وخدمة لرجال الأعمال وأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في الجزائر، يجب على الدولة التأكيد على تعميق شراكة المؤسسات الخاصة مع المؤسسات العمومية خاصة المؤسسات المختصة في هذا المجال، وذلك لأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص من تبادل للخبرات والتقنيات والدراسات.

5.خاتمة:

يتطلع العالم من دول ومنظمات وعلماء ومختصين إلى الاقتصاد الأزرق، الذي يمثل فرصة أخرى متاحة لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة وتوفير الغذاء للأعداد المتزايدة للسكان في العالم، وذلك عن طريق استغلال الموارد الطبيعية في المحيطات والبحار بكفاءة مع المحافظة على البيئة المحيطة، ونظرا للتوجه الاقتصادي المستقبلي للأقاليم الساحلية الجزائرية، فإن قطاع السياحة والصيد البحري يلعب أدوار اقتصادية واجتماعية مهمة فيها، الأمر الذي يبين الاهتمام الذي توليه الدولة الجزائرية لهذا القطاع لجعله أحد المحركات الرئيسية للتنمية المحلية فيها، ولذلك يجب اعتماد المبادئ الأساسية للنمو الأزرق لضمان الأمن الغذائي، محاربة الفقر، تعزيز النمو الاقتصادي، مع مواجهة التحديات كالتغيير المناخي والصيد الجائر وغير قانوني وتدهور البيئة البحرية والساحلية.

1.5.النتائج والتوصيات: سنعرض مختلف النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها كما يلي:

- ❖ إن قطاع السياحة والصيد البحري لا يزال يعاني من ضعف في المردودية، بسبب نقص الإمكانيات والأدوات خاصة الهياكل الضرورية لممارسة نشاط الصيد، إضافة إلى التلوث الذي اثر على السواحل والبيئة البحرية؛
- ❖ يجب على الجزائر اعتماد الاقتصاد الأزرق كفرصة جديدة للتنمية، بهدف توفير مجموعة من إمكانيات النمو المستدام، النظيف والعادل؛
- ❖ يعتبر الاقتصاد الأزرق اقتصادا مناسبا لسياق وتحديات بلدان البحر المتوسط، وذلك من اجل الفعالية والاستخدام الأمثل للثروة البرية والبحرية مع احترام نزاهة الشروط البيئية؛
- ❖ يجب تنظيم أوساط البحر المتوسط على أنها مناطق للتنمية؛
- ❖ على البلدان الساحلية، خاصة الجزائر استغلال موارد البحرية والسياحية، واعتبارها كأحد الدعائم في اقتصادها لأنه مدر للدخل ويوفر مناصب شغل؛
- ❖ إن اعتماد مبادئ الاقتصاد الأزرق، يساعد الدول في التقليل من الضغط على الموارد المائية، بما في ذلك استنزاف الثروة السمكية والشعب المرجانية، وتدمير الموائل الطبيعية للأسماك وتأكل التنوع البيولوجي؛
- ❖ يمكن أن تكون السياحة المستدامة والمسئولة في الجزائر، وفقا للإمكانات والضغوطات بالأوساط الطبيعية والاجتماعية، كخيار للتنمية المحلية وتعزيز المحافظة على البيئة.

6. قائمة المراجع:

- القانون رقم 01-11. (العدد 36، 2001). المؤرخ في 11 ربيع الثاني الموافق ل03 يوليو 2001، يتعلق بالصيد البحري تربية المائيات. *الجريدة الرسمية* .
- القانون رقم 01-11. (لعدد 36، 2001). الجريدة الرسمية. *المؤرخ في 11 ربيع الثاني الموافق ل03 يوليو 2001، يتعلق بالصيد البحري تربية المائيات* .
- غانية، نذير، صلاح الدين، قدري. (2016). إشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية: مقاربة ميدانية تحليلية. *المجلة الجزائرية للتنمية، (العدد05)* .
- بوسعدة، سعيدة، مختار رحماني، حكيمة. (الجزائر 2016). واقع واليات استدامة الصيد البحري في الجزائر. *مجلة المؤسسة، (العدد 05)* ، 60.
- ماعيني، نسيبة. (2014/2013). دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الجزائر. جامعة وهران: رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، تخصص إستراتيجية.

– مولاي لخضر، عبد الرزاق ، بورحلي، خالد. (العدد(04)، 2016). *متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري* ، 73–74.

– مولاي لخضر، عبد الرزاق، بورحلي، خالد. (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد (04)، 2016). *متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية* ، 75.

– شلالي، عبد القادر، عوينات، عبد القادر. (يومي 12/11 ماي 2010). الوقع السياحي في الجزائر وأفاق النهوض به في مطلع 2025. (صفحة 14). المركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة: الملتقى العلمي الوطني حول: السياحة في الجزائر: واقع وأفاق .

– وزارة السياحة، البيئة وتهيئة الإقليم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. *فحص وتشخيص السياحة الجزائري*. الكتاب الأول.

- *Africa's Blue Economy: A policy handbook by the Economic* .(2016) . Commission for Africa.

- FAO .(2012) .*the State of World Fisheries and Aquaculture* .Rome: FAO.

- The blue economy: Growth, opportunity and a sustainable ocean economy) . Summit 2015 .(*An Economist Intelligence Unit briefing paper for, the World Ocean*

- The potenti l bleu economy .(2017) .*International Bank for Reconstruction and Development* .The World Bank.

- UNCTAD .(2014) .*the Oceans Economy: Opportunities and Challenges for Small Island Developing States* .Geneva: UNCTAD.

المواقع الإلكترونية:

– الاقتصاد الأزرق يدعم المشروعات الصغيرة على الموقع

.http://www.al-madina.com/article/486778

- الاقتصاد الأزرق: أحد ابتكارات نماذج الأعمال الصديقة للبيئة على الموقع

https://www.kaust.edu.sa/ar/news/exploring-the-blue-economy

الاقتصاد الأزرق: المسارات الجديدة لتحقيق التنمية عبر مياه المحيطات على الموقع:

&tmpl=component&arabweek.com.lb/index.php/ar/terms/item/11373?print=1// issue_id=100

- *السياحة المستدامة يمكن أن تعزز الاقتصاد الأزرق : الاستثمار في صحة المحيطات مرادف لتوليد ثروة المحيطات على الموقع:*

. https://blogs.worldbank.org/voices/ar/Sustainable-Tourism-Can١

- *النمو الأزرق: تحرير إمكانات البحار والمحيطات على الموقع:*

.http://www.fao.org/zhc/detail-events/ar/c

- *تربية المائيات على الموقع:*

.http://www.essalamonline.com/ara/permalink/14376.htm7

- العالي، حسن. *التنمية والاقتصاد الازرق.* علي الموقع

.http://arabic.arabianbusiness.com/entrepreneurship/2014/jun/19/364369

- *نحو خارطة طريق للاستثمار الأزرق والوظائف الزرقاء في منطقة البحرالمتوسط على الموقع:*
.http://ufmsecretariat.Org/ar/towards-a-roadmap-for-blue-investment-and

- كما تم الإستعانة بالمواقع التالية:

https://www.kaust.edu.sa/ar/news/exploring-the-blue-economy.

http://www.al-watan.com/news-details/id/74134/d/20170501.

http://www.mree.gov.dz/environnement/littoral/?lang=ar.

https://www.djazairess.com/alfadjr/324805.

https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/13433.

https://www.el-massa.com/dz.

http://24.ae/article.aspx? Article Id=333013.

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=28206#.WluhuDQiGpY.

http://www.equipement.gov.ma/ar/Actualites/Pages/Actualites.aspx?Id.

http://www.alkhaleej.ae/economics/page/bf2aa2e0-44b9-4a04-8cff-7

.